الإصلاحات الحكومية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الإستثمارات الأجنبية

Governmental Reforms to activate the role of small and medium-sized enterprises to attract foreign investments to the Algerian

يزيد تقرارت –استاذ محاضر– جامعة أم البواقي
yazidtagraret400504@gmail.com

أ.مرداسي أحمد رشاد –استاذ مساعد– جامعة خنشلة
rachad01677@ gmail.com

أ.بوطبة صبرينة –أستاذة مساعدة– جامعة بسكرة
Sabrinaboutabba40@gmail.com

الملخص:

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال آثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني وتحقيقها للأهداف التنموية من فرض نفسها كوسيلة وعامل أساسي للنمو الإقتصادي وحل المشاكل الإقتصادية وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، وذلك باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها واستعادتها وتوفير مناصب العمل وإعطاء فرصة للأفراد من أجل تحقيق أفكارهم الإبداعية ودعمهم، وتسعى الحكومة الجزائرية إلى العمل على إيجاد بديل للريع البترولي وتحقيق التنمية المستدامة والمحلية في ظل الأزمات الحالية التي تشهدها أسواق البترول العالمية, وهذا بغرض تنويع مداخيل الخزينة العمومية وتحسين وضعية الميزان التجاري, وتحضير الاقتصاد الوطني للمنافسة الدولية وتكييفه لإدارة نتائج الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمارات الأجنبية، جذب الاستثمار الأجنبي، الإصلاحات الحكومية.

Summary:

managed small and medium-sized enterprises through its positive effects on the economy and achieve national development goals of imposing itself as a key factor for economic growth and solving the economic problems and the promotion of the spirit of individual initiative and collective, using the commodity or service economic activities that did not exist before, as well as revive abandoned and restoration activities and provide work posts and give an opportunity for individuals to achieve their ideas, creativity and support.

The Algerian government seeks to work on finding an alternative to petroleum Lassalle's letters and achieve sustainable development and local under the current crises in global oil markets, and this for the purpose of diversifying the income of the Public Treasury and the improvement of the status of the trade balance, and the preparation of the national economy to international competition and adapted to manage the consequences of financial crises.

Key-words: small and medium enterprises, foreign investment, attract foreign investment, governmental reforms.

مقدمة:

لقد فشلت المؤسسات الضخمة والكبيرة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة منها خاصة في الدول النامية, مما دفع بهذه الدول البحث عن بديل لها يحقق الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف التنموية من خلال توفير البيئة والأرضية الملائمة لها.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرا أساسيا وضروريا في عملية التنمية الإقتصادية من خلال أثرها الإيجابي على الاقتصاد الوطني ودورها في توفير مناصب العمل إضافة لاعتبارها وسيلة جذب للاستثمارات إضافة إلى تكاملها والمؤسسات الكبيرة.

تعمل الحكومة الجزائرية على تشجيع وتفعيل الصناعة الداخلية وإيجاد مصادر دخل بديلة لقطاع المحروقات وذلك يمر عن طريق إنشاء مؤسسات محلية صغيرة و متوسطة ودعمها بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والاستغلال الأمثل للموراد الداخلية التي تتوفر عليها الجزائر بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ومسايرة التطورات الإقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس فإنّ الإشكالية المطروحة تتمثل فيما يلي:

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

✓ **ما دور الإصلاحات الحكومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما أثر ذلك على جذب الإستثمارات الأجنبية؟**

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أنّ الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعزز مناخ الاستثمار الأجنبي.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره هذه الإصلاحات على جذب الاستثمارات الأجنبية.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وبغية الإحاطة بجوانبه المختلفة والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي لإبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

ولقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كما يلي:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني: جهود الدول العربية في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثالث: دور وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛

المحور الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها والأهداف التي قامت من أجلها.

أولا- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة تعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نأخذ منها

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للمشرع الجزائري: لا يمكن إعطاء تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقد وضعت عدة معايير لتحديد تعريف واضح لها من حيث الحجم وهي: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة....إلخ، لكن المعيار الأكثر استعمالا هو معيار عدد العمال، وعلى هذا الأساس يعرف المشرع الجزائري حسب المواد 5-7 هذه المؤسسات كما يلي: [1]

- بالنسبة للمؤسسة الصغيرة: تعرف على أنّها المؤسسة التي تشغل ما بين 1- 9 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار؛

- بالنسبة للمؤسسة المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل بين 50 و 250 عاملا، ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و 2 مليار دينار.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنّها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً.

إنّ استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول؛
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yard stick خصوصاً أنّه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف؛
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار؛

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات.[2]

2- تعريف الاتحاد الأوروبي: " تعرّف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا الاتحاد كما يلي:[3]

- المؤسسات الصغيرة جدا من 1-9 عمال؛
- المؤسسات الصغيرة من 10-99 عاملا؛
- المؤسسات المتوسطة من 100-499 عاملا.

أما في بلدان شرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل.[4]

وعليه لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة, ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، وهنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجلترا 200 عامل و300 عامل في اليابان.

3- خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية, وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أنّ هذه الصناعات قديمة لأنّها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع.

فعلى سبيل المثال إنّ شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton) بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

- مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان؛
- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسط؛
- الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل؛
- ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبير ؛
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها؛

- الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنّها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال؛

- المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية؛

- صناعات مكملة (**Subcontractors**) للصناعات الكبيرة و كذلك مغذية لها؛

- صعوبة العمليات التسويقية و التوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف؛

- الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً؛

- تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أنّ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هو ايجابي، غير أنّ الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها، أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإنّ التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الاستثمار.[5]

4- أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:[6]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنّه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة؛

- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

المحور الثاني: جهود الدول العربية في الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفاوت درجة اهتمام الدول العربية بالمشروعات والصناعات الصغيرة:[7]، **ففي مصر** يكاد يقترب عدد الجهات الراعية للصناعات الصغيرة من الأربعين جهة، ومع ذلك لا يوجد أب شرعي يرعى تلك المشروعات, حتى أناط قانون خاص بالمشروعات الصغيرة صدر في عام 2004 الأمر إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية للقيام بدور التنسيق بين كل تلك الجهات، كما جاء بالقانون إنشاء نظام الشباك الواحد لتلقي طلبات الترخيص للمشروعات بالمحافظات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظات. إلاّ أنّ هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة, مما جعل الآمال المعقودة عليه محدودة خاصة أنه لم يقترب من خضوع تلك المشروعات لنحو 18 قانوناً ونحو 100 قرار جمهوري ووزاري وإقليمي, مما يعدد من جهات الرقابة والتفتيش.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي أشارت ورقة بحثية لاتحاد غرف المجلس إلى أنّه لا توجد لدى دول المجلس سياسات اقتصادية وحوافز محددة خاصة بالمشروعات الصغيرة؛ فالسياسات والإجراءات ذات طبيعة عامة، بل إنّها خاصة سياسات الاستثمار الأجنبي متحيزة ضد المشروعات الصغيرة، كما أنّ الامتيازات والحوافز المقدمة للمشروعات تخضع للعديد من الشروط والضوابط التي لا ينطبق الكثير منها على الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي اليمن نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي أنشئ عام 1997 وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والأصغر، وكان هناك مشروع للإقراض الصغير لتمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 2000 يتبع وزارة الشئون الاجتماعية؛ بحيث لا يتجاوز القرض الواحد حوالي ثلاثمائة دولار، ولقد بلغت نسبة السداد 100% رغم ارتفاع نسبة الفائدة لحوالي 20%، وتوزعت القروض به ما بين 50% للتجارة، و43% للصناعة، و7% للخدمات, وشكلت النساء نسبة 86% من المقترضين، كما أنشئ صندوق لتمويل الصناعات والمشروعات الصغيرة عام 2002 يعمل تحت إشراف وزير الصناعة.

وفي لبنان تقوم المؤسسة الوطنية للاستخدام بتوجيه الشباب الباحثين عن عمل لتلقي التدريب في مسار مهني تتوافر فيه فرص عمل بالقطاع الخاص، وتتولى المؤسسة الوطنية للاستخدام تكلفة التدريب لتسهيل اندماج الخريجين بسوق العمل.

وفي المغرب تم إنشاء المجلس الوطني للشباب والمستقبل في عام 1991 الذي أعد ميثاقاً وطنياً لتشغيل الشباب وتنمية الموارد البشرية، وتم تعيين مسؤولين عن تشغيل الشباب في الأقاليم كما شكلت لجان محلية للغرض نفسه.

وفي الجزائر تم إنشاء مندوبيات لتشغيل الشباب بالولايات، تقوم باستقبال الشباب وتقديم خدمات التوجيه والإعلام حول مختلف البرامج التشغيلية، كما تقوم بإعطاء قروض بلا فوائد للتعاونيات التي تنشئها، إلاّ أنّ محدودية مواردها المالية قد حد من أنشطتها عام 1996 ومن هنا تم إنشاء الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب في العام نفسه، وبخاصة في مجال المشروعات المصغرة المنشأة من قبل الشباب، والتي تعتمد في تمويلها على موارد الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومساعدات الجهات الدولية.

وفي تونس توجد عدة مسارات، منها الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات الخفيفة والصناعات الصغرى, ونظام الشباك الموحد لتلقي طلبات تأسيس الشركات، والبنك التونسي للتضامن المتخصص في توفير قروض لخريجي الجامعات بسقف لا يتجاوز 10 آلاف دولار لإقامة صناعات صغيرة.

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشروعات، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج، كما خصص 15% من السقف الائتماني للبنك لصالح المشروعات الصغيرة، كما أعفي أصحاب المشروعات الصغيرة من شرط المساهمة في ثلث التكلفة الكلية للمشروع والمنصوص عليها في لائحة البنك ومن دفع القسط الأول فوراً في حالة التمويل بالمرابحة، وتوزع نمط التمويل ما بين نسبة 78% للتمويل بالمرابحة، و22% للتمويل بالمشاركة.

وفي المملكة العربية السعودية :تمثل المشروعات المتوسطة والصغيرة ما نسبته 88-90% من إجمالي المشروعات العاملة بالمملكة.

المحور الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي خارج مجال المحروقات

يرجع اهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء، وذلك من خلال مساهمتها في:

- تنويع مصادر الدخل, من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات إمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت خاصة الصناعات التقليدية والحرف, ومساهمتها في الناتج المحلي؛
- توفير فرص العمل للمواطنين وتقليل مشكلة البطالة حيث توفر الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر حوالي 16 % من إجمالي عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة, توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي ونلاحظ أنّه خلال السنوات الأخيرة أصبح مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، وهذه المداخيل ستترجم إلى طلب إضافي في السوق ومنه تحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار ومنه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار .[8]

أولا- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعريف لمفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر نأخذ الشائع منها

1- تعريف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. [9]

2- الدور المرتقب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي والايجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة, وزيادة حجم المبيعات, بجانب دورها التنموي الفعال بتكاملها مع المنشآت الكبيرة في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية. [10]

ثانيا- واقع وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية الراهنة:

لقد اهتمت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ابتداء من سنوات التسعينات وذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي سابقا يتكون في أغلبه من الصناعات و المؤسسات العمومية، لكن في ظل التطورات الراهنة و التغيرات العالمية المختلفة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء وزارة خاصة بها، دليل قاطع على زيادة الاهتمام بها، و بالتالي تعمل على زيادة الاستثمار الوطني من جهة والأجنبي من جهة أخرى خاصة وأنّها في صدد التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحتم تأهيل و ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم ذلك بتهيئة جميع ظروف العمل الملائمة في كل المجالات. [11]

ثالثا– وضعية وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الراهن:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي والدفع بعجلة الاقتصاد للأمام، لذلك تعمل الدولة الجزائرية، على إنشاء هذه المؤسسات، وتدعيمها.

1– ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [12]

يتمثل برنامج التأهيل في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي واتخاذ عدة إصلاحات داخلية على المؤسسات الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية وغيرها والذي يهدف إلى:

- إنعاش النمو الاقتصادي؛
- تشجيع التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تسهيل الحصول على الخدمات المالية لتمويل احتياجاتها؛
- تحسين الخدمة البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الشأن قامت الدولة الجزائرية بتطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بإنشاء 14 مركز لتسهيل مهمة إنشاء وتأسيس وتوجيه ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ذلك قامت الوزارة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات التي تلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على متابعة تنفيذ برامج تأهيل هذه المؤسسات، وإعداد دراسات اقتصادية لمتابعتها وتنسيق نشاطات مراكز السير, أيضا إنشاء وكالة دعم تشغيل الشباب والتي تساهم في تمويل تلك المؤسسات وبالتالي تعمل على قيامها و إنشائها، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وجهاز القرض المصغر, إضافة لهذه البرامج تم أيضا إنشاء صندوق لتأمين القروض وصناديق ترقية التنافسية الصناعية.

2– برنامج MEDA لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

وهو برنامج خاص لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وهو برنامج مشترك بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، يعمل هذا البرنامج على:

- تدعيم القدرات الإدارية؛
- تحسين الأداء و تنافسية المؤسسة؛
- تقديم تشخيص إستراتيجي؛
- المساعدة على وضع خطة الأعمال؛
- المساعدة على تقديم ملف التمويل إلى البنك؛
- تسهيل الحصول على التمويل من خلال صندوق ضمان القروض.

رابعا–مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومحيطها الاقتصادي:

مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل : [13]

1- المرحلة الأولى (1963-1982): إعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

2- المرحلة الثانية (1982-1988): حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنّه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

3- المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988) :بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل ومن أجل ذلك:

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة؛

- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها **(APSI)** ؛

- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: الإصلاحات التي قامت بهم الحكومة لتهيئة بيئة ملائمة وإطار تنظيمي/ رقابي فعال للأنشطة الاقتصادية:

1- تحفيزات جبائية مهمة:

- خلال فترة الإنجاز ولمدة قد تبلغ 03 سنوات: الإعفاء من الرسم: الرسم على القيمة المضافة حقوق الجمركة, حقوق نقل الملكية؛

- خلال فترة الاستغلال ولمدة تصل إلى 10 سنوات: الإعفاء من: الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني.

امتيازات إضافية: مثل حق الامتياز على العقار بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية للاقتصاد الوطني، عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية، التكفل بأشغال البنية التحتية، إمكانية التمويل من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة، البنوك المحلية الخاصة أو العمومية الوطنية أو الأجنبية، تشجيعات للتصدير...الخ.

تعتبر هذه الامتيازات مشجعا, وجاذبا للاستثمار على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي وكذا بالنسبة للاستثمار الأجنبي.[14]

1- تحسين مناخ الأعمال وجذب الإستثمارات:

و يكون ذلك من خلال:

أ- تحسين الجهاز التنظيمي:

لقد تم إثراء الأمر رقم 01-03 المؤرخ 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنمية الإستثمارات بأحكام جديدة تتعلق خاصة بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس الشراكة حسب الصيغة 49/51 حيث تكون أغلبية رأس المال بحوزة المستثمر الوطني, وقد نص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على هذا التعديل.

كما يتم تمويل المشاريع الاستثمارية في السوق المالية المحلية باستثناء مساهمة المستثمر الأجنبي في رأس المال إضافة إلى نظام الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي أي المزايا العديدة، تم إثراء النظام العام بأحكام جديدة تشكل مزايا عند إنجاز مشروع استثماري وخلال استغلاله وتتضمن المزايا الضريبية الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات والضريبة على الأنشطة الحرفية لمدة (03) سنوات ويمكن تمديدها إلى خمس (05) سنوات عندما يلتزم المستثمر بتوفير أكثر من مائة (100) منصب وظيفة عند بداية النشاط.

ب- تعزيز قدرات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات:

قامت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بنشر شبكتها المتعلقة بالشباك الوحيد اللامركزي عبر الولايات الثماني والأربعين (48) للوطن لمرافقة المستثمر

ستسمح هذه الشبابيك التي ستساهم في تسهيل إجراءات استحداث أنشطة الإنتاج والخدمات في تقليص المصاريف والآجال لفائدة المستثمرين

وهي مزودة بأعوان يمثلون إداراتهم وهيئاتهم المعنية بعملية الاستثمار من أجل تسليم الوثائق الضرورية لإنشاء النشاط في آجال قصيرة لهذا، تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات على تحسين الربط بين الشبابيك الوحيدة اللامركزية وهذه الإدارات والهيئات.

من جهة أخرى، باشرت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات خدمة جديدة تسمح للمستثمرين بتقديم تصريحهم للاستثمار عبر شبكة الانترنت ومتابعة ملفاتهم إلى أن يتم الحصول على قرار منح المزايا.

ج- ترقية الاستثمار:

بفضل المنتديات والمعارض الاقتصادية التي تم تنظيمها، انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات بورصة للشراكة من خلال إعداد قاعدة بيانات حول عروض الشراكة التي ستنجز بين أصحاب المشاريع المحليين والأجانب.

إضافة إلى هذا، هناك بورصة للمشاريع في طريق الإنجاز ويتثمل الهدف منها في وضع سلسلة من المشاريع المحددة والمنتقاة من البرنامج الخماسي للاستثمارات العامة 2010-2014، تحت تصرف المستثمرين.

د- تحسين مناخ الاستثمار:

أجريت إصلاحات لتبسيط إجراءات استحداث الأنشطة باستمرار من طرف مختلف المؤسسات الوطنية (بنك الجزائر، إدارات الجمارك والضريبة، المركز الوطني للسجل التجاري) في إطار برنامج" القيام بصفقات". وتم ارسال المعلومات المتعلقة بهذه الإصلاحات مؤخرا إلى الشركة المالية الدولية وهي فرع تابع للبنك الدولي بالنسبة لتقرير سنة 2012.

إضافة إلى هذا، تم تكليف مجموعة عمل ذات تشكيلة ثلاثية (السلطات العامة، ارباب العمل والنقابة) في سبتمبر 2011 بدراسة هذا الملف.

هـ- حصيلة الاستثمارات:

بلغ عدد المشاريع الإستثمارية الخاصة المنجزة خلال سنتي 2008_2009 11.277 مشروعا بمبلغ قدره 616 مليار دينار جزائري.

في سنة 2010، ارتفع عدد المشاريع المعلن عنها إلى 7.760 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 436,236 مليار دينار جزائري.

وتشير التقديرات في نهاية نوفمبر 2011، إلى أنّ عدد المشاريع بلغ 7.803 مشروع، بمبلغ إجمالي قدره 1.378 مليار دينار جزائري.

وتجدر الإشارة إلى إرتفاع الاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت 58,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010 لتصل إلى 423 مليار دينار جزائري في سنة 2011.

إبرام اتفاقية تعاون بين وزارة التجارة ووزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استغلال نظام النقل الآلي عن طريق شبكة الانترنت للمركز الوطني للسجل التجاري والتطورات على المدى القصير والمتوسط للخدمات المقدمة للجمهور عبر شبكة الانترنت بواسطة هذا النظام, ويجري استكمال عملية نموذجية للدفع عن طريق الهاتف النقال في طريق الإنجاز.

وفي إطار نفس الاتفاقية، تم الشروع في دراسة جدوى لإنجاز سجل تجاري إلكتروني. (15)

2- إنشاء وكالات تمول إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة أو توسيع نشاط هذه المؤسسات, وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006 أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي, لها فروع جهوية ومكلفة بالمهام التالية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية؛
- متابعة الإستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد, مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشرط التي تربطهم بها؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع, كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي, التقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, ولها فروع محلية تضطلع بالمهام الآتية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعيم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ انشطتهم وتمنح قروض بدون فائدة؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في اطار انجاز انشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الامر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار بصفتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب, يتواجد مقرها في الجزائر، ولها هياكل لامركزية على المستوى المحلي، يمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

تتولى الوكالة تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية, في ميدان الاستثمارات بالتعاون مع الإدارات والهيئات المعنية .[16]

3- مساعدة المؤسسات المصدرة خارج نطاق المحروقات:

أطلقت وزارة التجارة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية مشروعا لتدعيم إمكانيات التصدير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يدعىOPTIMEXPORT.

- مدة هذا المشروع ثلاث (03) سنوات، بمبلغ إجمالي قدره 2.5 مليون يورو وهو ممول بالاشتراك مع الجزائر بمبلغ قدره 000 400 يورو والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره 2.1 مليون يورو، وانتهى هذا المشروع في ديسمبر 2010؛
- تم تكليف الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بتنفيذ هذا المشروع؛
- سمح هذا المشروع بتنظيم دورات تكوينية حول التجارة الدولية لفائدة موظفي الإدارات العمومية والفضاءات الوسيطة المتدخلة في مجال الصادرات وكذلك مرافقة مجموعة من المؤسسات المصدرة؛
- نظرا للنتائج القيمة لهذا المشروع، تم إطلاق مرحلة ثانية خلال النصف الأول من سنة 2011، بالاشتراك مع الوكالة الفرنسية للتنمية؛
- إضافة الى هذا، تميز النصف الأول من سنة 2011 بتنظيم الدورة، الطبعة الثالثة لصالون التصدير (الجزائر تصدير) التي سجلت مشاركة إحدى وسبعين (71) مؤسسة وطنية وعشرين (20) هيئة مساعدة للتجارة الخارجية وذلك على هامش المعرض الدولي للجزائر حيث تكفل برنامج OPTIMEXPORT بمصاريف المشاركة.

لقد سمح جهاز دعم الصادرات خارج نطاق المحروقات المنشأ من خلال صندوق دعم تعزيز الصادرات حتى الآن بالتكفل بجزء من المصاريف المتعلقة بنقل البضائع وبمشاركة المؤسسات في المعارض والعروض بالخارج

قامت وزارة التجارة بإعادة تنظيم هذا الصندوق إثر تشاور مع المتعاملين المعنيين (غرف التجارة والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين)، بتوسيع مساعدات الدولة إلى التكفل الجزئي بالمصاريف التي تحملتها المؤسسات من أجل استحداث أنشطة جديدة ولا سيما:

- دراسة الصفقات الخارجية وتحسين نوعية المنتجات الموجهة للتصدير؛
- إعداد تشخيص التصدير وإنشاء خلايا التصدير ضمن المؤسسات؛
- البحث عن صفقات خارجية وإنشاء مبدئي لكيانات تجارية بالخارج؛
- نشر وتوزيع الدعائم الترويجية.

وقد تم وضع الأدوات التنظيمية الضرورية لتطبيق هذا الجهاز الجديد منذ سنة 2010، كما أطلقت وزارة التجارة دراسة حول نوعية وحجم العرض القابل للتصدير بالنظر للطلب العالمي بالنسبة للفروع التي تنطوي على إمكانيات التصدير وذلك بالتعاون مع خبراء مركز التجارة الدولية بجنيف في إطار برنامج المساعدة التقنية **Act Algérie .En**، وقد تناول التحقيق المنجز أكثر من مائة (100) مؤسسة مصدرة وذات إمكانيات للتصدير والتقرير في طور الإنجاز وستكون نتائج هذه الدراسة موضوع نقاش خلال لقاء مع المصدرين على هذا الأساس، سيعرض على الحكومة برنامج عمل يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

4- دعم المؤسسات المصدرة:

وضع المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين وعلى الخصوص الصادرات خارج المحروقات من خلال مختلف الوسائل والدعائم الإعلامية للوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية ولا سيما من خلال:

- تنظيم أيام إعلامية وورش عمل للتوعية ولقاءات حول المواضيع ذات الصلة بالتجارة الخارجية؛
- المشاركة في تنشيط لقاءات بين رجال الأعمال الجزائريين والأجانب؛
- المشاركة في تنشيط أيام إعلامية حول جهاز ترويج وتنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- بث وتعميم البرامج السنوية للمعارض والتظاهرات في الخارج؛
- التوقيع على مذكرات تفاهم بين (ألجيكس) وتنظيمات اجنبية نظيرة لمواجهة هذا الوضع قامت الدولة منذ 1999 بإطلاق برنامج واسع لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة بوسائل مالية ضخمة وفرتها الخزينة العمومية.

لقد استفادت كل ولايات الوطن حتى الآن من عملية إعادة تأهيل جزئية أو كلية على الأقل اذ تم إطلاق واتمام أكثر من 150 عملية, وهناك برامج أخرى هي في طور التأهيل وستدخل قريبا في طور الإنجاز.

خصصت الخطة الخماسية 2010-2014 حصة هامة لإعادة تأهيل/تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، تقارب 20 مليار دينار جزائري، وسوف تمكن من استكمال البرنامج في جميع مناطق الوطن بصورة فعلية.

كما خصصت الدولة اعتمادات مالية سنوية تقدر ب 15 مليار دينار جزائري لسنتي 2011- 2012، لإعادة تأهيل وتطوير مناطق النشاط عن طريق الجماعات المحلية نفسها.

وفي إطار تهيئة مناطق صناعية جديدة، تم تبني مفهوم جديد: مناطق صناعية مدمجة لتحقيق كل الخدمات الجوارية على مستوى الموقع الصناعي نفسه (خدمات بنكية، جمارك، تأمينات، اتصالات...) وكذلك توفير كل الشروط المطلوبة لنشاط صناعي عادي.

5- تحسين مرافقة المتعاملين المحتملين:

تلعب هياكل الدعم والتنشيط المحلي دورا هاما كفضاءات إشراف ومرافقة حيث تقدم خدمات تتكيف مع احتياجات أصحاب المشاريع لإتمام نموذج انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قابلة للنمو ومستدامة.

إنّ مهمة مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت بموجب المرسوم 03-79 المؤرخ 23 فبراير 2003، هي اعلام وتوجيه ومرافقة أصحاب المشاريع لإكمال مشاريعهم ومرافقتهم في إجراءات انشاء مؤسساتهم.

إنّ حاضنات المؤسسات المنشأة بموجب المرسوم 03-78 المؤرخ 23 فبراير 2003 عبارة عن هياكل استقبال واستضافة خلال مدة محددة للمؤسسات الناشئة التي تستفيد من تكوين مخصص, وسيشمل البرنامج، في نهاية 2011 إنجاز 50 مشروعا حصلت على رخص تمويل بـ 1.985 مليار دينار جزائري.

6- تحسين ظروف تنظيم وسير عمل المؤسسة:

أ- البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يندرج تأهيل المؤسسات ضمن المسعى الشامل لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسة بصفة خاصة بهدف تعزيز وديمومة المؤسسة في حركية الاستبدال والتبديل الحقيقي للنمو خارج المحروقات من خلال نشوء بيئة جذابة.

يرتكز هذا المسعى على الأهداف الأساسية التالية:

- تكثيف وتنويع المجال الاقتصادي؛
- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في مختلف أبعادها؛
- تعزيز عملية تحديد وضع المؤسسة في سوقها.

يأتي إضافة الطابع الرسمي على البرنامج الجديد للتأهيل تتويجا لعملية نضج طويلة قائمة على:

- الخبرات والتعليمات المستمدة من برنامج التأهيل السابق ولا سيما الأهداف والغايات والنمط العملي؛
- استنتاجات وتوصيات لجنة تأهيل المؤسسة التي تميزت بمشاركة مجموعة هامة من الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين وممثلين عن منظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية ومكاتب الدراسات و

الاستشارات, وتؤكد أعمال هذه اللجنة المخصصة لتأهيل المؤسسة تصميم الحكومة على إجراء تشاور حقيقي مع ممثلي المؤسسات حول الرهانات والتحديات الاقتصادية؛

- نتائج المجموعات القطاعية الموحدة لتحديد أسس البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم اعتماد البرنامج الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 11 يوليو 2010 من طرف مجلس الوزراء الذي حدد أسسه ومستويات المساعدات الممنوحة والقطاعات المؤهلة وكذلك معايير التأهيل, تعكس الأسس الآمال والاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وتقدر الموارد المخصصة لهذا البرنامج بـ 386 مليار دينار جزائري وأكثر من 1000 مليار دينار جزائري علاوة على نسب الفوائد على القروض المصرفية.

7- الحوافز المالية:

إنطلاقا من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أقرت الحكومة الجزائرية عدة تسهيلات مالية وإجراءات لتنويع العروض المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها.

- إضافة إلى ضمانات كلا من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (هذا الأخير الذي تم رفع سقف ضمانه المالي من 50 إلى 250 مليون دينار) تم إدراج ضمان للدولة، وإنشاء صناديق ضمان متخصصة: السياحة، البيئة، التكنولوجيات الجديدة، ولكل شعبة فلاحية؛
- إنشاء صناديق الاستثمارات المحلية وشركات رأس المال المخاطر؛
- تكوين الموارد البشرية للمؤسسات البنكية. [17]

المحور الرابع: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من

المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في امتصاص أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات.

فالمشاريع الصغيرة تعد الأكثر عددا، والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك, وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية, وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّها مازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات.[18]

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبديل للبلدان النامية التي تعاني من النمو الإقتصادي والمعتمدة على عوائد المحروقات في تمويل اقتصادياتها.

تسعى الحكومة الجزائرية إلى إستغلال مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الأوضاع الإقتصادية الراهنة التي تعيشها من إنعاش اقتصادها من خلال توفير مناصب الشغل وجذب الإستثمارات الأجنبية، والرفع من قدرة مؤسساتها الوطنية في مواجهة تحديات المنافسة الدولية وكبح الآثار السلبية للأزمات المالية التي تواجهها.

وقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى إصلاحات من أجل تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها والعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية مما أعطى فسحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدأت تأتي بثمارها وهذا ما يحقق فرضية الدراسة.

- **التوصيات والنتائج:**

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- **نتائج الدراسة:**

– تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا من خلال تقديم أدوار اقتصادية واجتماعية معتبرة على صعيد الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات؛

– تسعى الدولة جاهدة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج الوطنية والبرامج المشتركة؛

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للاستثمار خارج قطاع المحروقات بمختلف القطاعات التي تنشط فيها؛

– تشجع الدولة الجزائرية الاستثمار الأجنبي.

- **التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:**

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها للدخول في نشاطات مختلفة وجديدة؛

– تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ترقية الصادرات و ذلك لتوفر العديد من العوامل المساعدة على ذلك؛

– تخفيض الضرائب على أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– العمل الأكثر على رفع مستوى جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال رفع تنافسيتها وفتح آفاق الشراكة مع مؤسسات عالمية.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

1–إسماعيل شعبان،"**ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص:05 .

2–ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله،"**المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الاردن،2006،ص:03.

3–إسماعيل شعبان، **مرجع سابق**، ص:63.

4–سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس،"**منشأة الاعمال الصغيرة**"، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،1998،ص:111.

5–ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله، **مرجع سابق**، ص.ص:03–04.

6–محمد يعقوبي،"**مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أفريل، ص.ص:45–46.

7–محمد حامد الصياد،"**التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، منظمة العمل العربية،2006،ص.ص:4–6.

8–قدي عبد المجيد،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، يومي8 و9 أفريل 2002، ص:06.

9– بحري أميرة، عمار زيتوني، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها المنشود في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول" تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص:10.

10- غزازي عمر، سلاوتي حنان،" **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني- دراسة تجارب بعض الدول-**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص:09.

11- صالح صالحي،"**أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2004، ص.ص: 31-37.

12-كساب علي،"**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية و تأهيلها**"، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة "، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2003، ص.ص:47-50 .

13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **التقرير المتعلق بالسداسي الأول لسنة 1999**، ص.ص: 8-17.

14-بقة الشريف، محلب فائزة، "**جاذبية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص.ص:11-12.

15- القريشي مدحت،"**الاقتصاد الصناعي**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2005، ص:55.

16- سليمان ناصر، عواطف محسن،" **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص.ص:16-17.

17- شريف بوقصبة، علي بوعبد الله،"**دور برامج التنمية الجزائرية(2001-2014) في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول " تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر 2014، ص: 05.

18- القريشي، مدحت،"**مرجع سابق**"، ص:55.